أثر تغيرات المناخ على الأمن البيئي الإنساني

أ.د / بوسماحة الشيخ
عماري حورية باحثة دكتوراه قانون بيئي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة ابن خلدون تيارت

مقدمة :

لا تزال الدراسات والبحوث منصَّبة حول فك العديد من التنبؤات لمشكلات ظاهرة التغيرات المناخية ، رغم تأكيداتها على أن الإنبعاثات للغازات الدفيئة الناتجة عن الانشطة الانسانية واحتراق الغاز الأحفوري أساسا للمشكل قبل أي ظاهرة طبيعية أخرى.

ذلك أن تغير المناخ يؤثر على مختلف الموارد ويشكل خطرا مهددا لسبل عيش الأفراد وصحتهم وأمنهم ، مما بدى تأثير حجم زيادة الانبعاثات الغازية وتفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري في ظواهر بيئية سلبية ، انعكست على إضعاف الاستدامة البيئية والحدَ من الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في استغلال الموارد.

منه تركَّزت جهود مؤتمرات الأمم المتحدة حول ظاهرة التغيرات المناخية في مختلف تقاريرها وقممها ، من ذلك قمة ديسمبر 2015 بباريس لوضع إستراتيجيات التكيُف مع تغير المناخ لمواجهة التهديدات بغية تحقيق الاستدامة البيئية ، من خلال تعزيز ثقافة الحفاظ على البيئة ، الوقاية من الكوارث الطبيعية ، تعزيز مبادئ التضامن والمواطنة البيئية العالمية ، تعزيز وتفعيل التعاون الاقليمي والمشاركة الدولية بغية التصدي لكل ما يهدد الأمن الانساني.

إن التصدي لهذه الظاهرة بدى منذ تبني اتفاقية الأمم الاطارية لتغير المناخ في 1992/05/09 اجماعا دوليا بأن النشاط البشري يعدُ مشكلا لتفاقم الظاهرة ، ثم تلتها العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات المحددة للعديد من الوسائل لمواجهة ظاهرة التغيرات المناخية،وفي مقدمتها الحد من الإنبعاثات الكربونية واعتماد التنمية النظيفة... .

للوقوف عند أهم الحلول والأفاق المتوقعة للتصدي لظاهرة التغيرات المناخية من طرف المجموعة الدولية ، دفعنا الأمر في هذه الورقة البحثية للتساؤل حول **إلى أي مدى ساهمت مؤتمرات تغير المناخ في إيجاد حلول إستشرافية لظاهرة التغيرات المناخية؟وما أثر تهديدات الظاهرة على الأمن اللبيئي الانساني ؟** لمعالجة هذا التساؤل ارتأينا التطرق للنقطتين التاليتين :

أولا :آليات التصدي لظاهرة التغيرات المناخية.

ثانيا :تأثير التهديدات البيئية على الأمن الانساني.

منه أن اعتماد آليات المواجهة لظاهرة التغيرات المناخية يعدُ من الوسائل التكميلية للتدابير والإحتياطات المتخذة من قبل الدول محليا ، وفي ذات الوقت على تقاسم الأعباء والتعاون المشترك في تنفيذ تلك الآليات، في حين أن تهديدات ظاهرة التغيرات المناخية أصبحت من الظواهر العابرة للحدود وتحدي للمجتمع الدولي ومؤثرا في الظواهر الطبيعية بشكل يهدد الاستدامة البيئية ومحدقا بالأمن الانساني .

المبحث الأول : آليات التصدي لظاهرة التغيرات المناخية.

إن آليات مواجهة ظاهرة التغيرات المناخية تجد أساسها في الحد والتخفيض من الانبعاثات الكربونية من خلال المتاجرة بالانبعاثات وتقليص كلفة تخفيض الانبعاثات ، وكذا الاعتماد على آليات التنمية النظيفة والتعاون الدولي في التنفيذ من خلال احترام مبادئ الرشادة البيئية العالمية ، وتعزيز الادارة المتكاملة للموارد الطبيعية واستدامتها .

يلاحظ أن مسألة خفض الانبعاث كانت محل خلاف[1] في مفاوضات تبني بروتوكول كيوتو لتحديد سقف نسبة الانبعاث التي لا تتجاوز 30 % لكل دولة ، بينما ركزت دول الاتحاد الاوربي على إعطاء الأولوية للمجهودات الوطنية التي تضبط بموجب تراخيص التلوث .

[1]– بوثلجة حسين ، الآليات المرنة لحماية البيئة من التغيرات المناخية ، مقال منشور بمجلة معارف ، العدد 15 ديسمبر 2015 ، جامعة البويرة –الجزائر – ، ص 100 .

كما يتطلب الأمر من الدول إشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والفقراء والمهمشين عند اتخاذ القرارات البيئية[1] ، ويجب على الدول أن تكون قراراتها السياسية البيئية شفافة وأن تسهم في مكافحة الفساد وفي تحقيق التنمية المستدامة ، وعلى الدول مراعاة حقوق وإحتياجات النوع الاجتماعي والفقراء والفئات المهمشة ، وعلى الدول السهر على حماية الأنظمة الإيكولوجية البيئية .

المطلب الأول : حماية الأمن البيئي الانساني.

لذلك يجب تعزيز إستراتيجيات التكيُف مع أثار التغير المناخي وإسهام جميع الفاعلين لمواجهة التهديدات ، كون أن إيجاد الحلول للتهديدات الناتجة عن تغير المناخ يتوقف على تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية[2]. إذ يتوقف هذا على تعزيز الثقافة البيئية الكفؤة ، والوقاية من الكوارث الطبيعية ، وتعزيز المواطنة البيئية والتضامن واستخدام الموارد المتجددة لتجنب تغير المناخ[3]، غير أنه يصعب على كل دولة مواجهة تحديات تغيرات المناخ لوحدها مما يتطلب تعاونها الاقليمي ومشاركتها الدولية بخصوص إدارة مواردها الطبيعية وتبادل مقاربات التكيُف المناخي.

كما أن حماية الأمن البيئي للدول والمجتمعات يتوقف على قياس مؤشر الاستدامة البيئية ومؤشر الأداء البيئي وكلفة التدهور البيئي[4] الذين شكلا تحديا أمام الجهات البحثية والمؤسساتية الدولية لقياس الأمن البيئي.

منه أن مؤشر الاستدامة البيئية يحدد بناء على قدرة الدول لحماية البيئة خلال العقود القادمة على نحو أفضل ، مما يؤدي لصنع سياسة بيئية قوية تتفادى المخاطر البيئية الطبيعية والبشرية ، ومن ثمة على الدول الحرص بخفض معدل الضرر البيئي

---

[1] – علي أحمد عليان ، الأمن المائي العربي نظرة اقتصادية ، مقال منشور بمجلة دراسات اقتصادية ، جمعية الاقتصاد السعودي ، المجلد الأول العدد الثاني سنة 1419 هجري ، ص 91.

[2] – المكتب الاقليمي للدول العربية ، تقرير حول العلاقة بين تغير المناخ والتنمية البشرية ، PNUD، بيروت 2009 ، ص 12.

[3] – أولي براون وأليك كروفورد ، تغير المناخ وخطر الصراع في الشرق الأوسط ، المعهد الدولي للتنمية المستدامة 2009 ، ص 32.

[4] – شهيرة حسن أحمد ، ا؟لأمن البيئي في المنطقة العربية ، ص 356.

على الصحة الانسانية في مجال نوعية الهواء الموارد المائية ، التنوع البيولوجي ، الموائل الطبيعية ، الطاقة المستدامة والموارد الانتاجية الطبيعية. أما بخصوص كلفة التدهور البيئي تشير الدراسات في بعض الدول من ذلك الجزائر والمغرب وتونس حسب تقديرات البنك الدولي حول تدهور الأراضي وتلوث الهواء ونقص المياه وانبعاث ثاني أكسيد الكربون ، أن التكلفة السنوية بلغت 04 % من الناتج المحلي الاجمالي[1].

كما يتعين على الأفراد والدول الاستعداد لمواجهة تهديدات تغيرات المناخ أو التكيُف مع أثارها من خلال إستراتيجيات متكاملة ومقاربات متعددة الأبعاد[2].

المطلب الثاني : التوفيق بين الحق في البيئة والحق في التنمية.

إن حماية البيئة لا تعني التوقف عن الاستثمار وعدم استهلاك الموارد واستغلالها أو عدم إنشاء المؤسسات ولا انعدام التلوث ، وإنما يتطلب الأمر من الدولة والأشخاص إتباع الرشادة البيئية والأخذ بالتدابير والسياسات المحلية والوطنية والامتثال للالتزامات المتعلقة بالإبلاغ عن مستوى الانبعاثات الوطنية ، مع إمكانية الدولة الاستفادة من خبرات الدول لخفض الانبعاث من الغازات الدفيئة ، ومن أجل حماية البيئة على الدول تشجيع آلية الاتجار بالإنبعاثات بالنسبة للأشخاص المعنوية والطبيعية ، بمعنى الالتزام بآلية دفع تكاليف التغيرات المناخية عن نشاطات إنتاج الطاقة وتكرير البترول وإنتاج مواد البناء ... ، وذلك بأن آلية المشاريع مرتبطة بتقليص تكلفة خفض الانبعاثات التي ترتبط هي الأخرى بآليتي التنمية النظيفة وآلية التنفيذ المشترك[3] ، من خلال السماح بالحصول على وحدات خفض الانبعاثات للغازات الدفيئة ، هذة الوحدات تساعد من

---

[1] – مسعودي رشيد ، الرشادة البيئية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ، كلية الحقوق جامعة سطيف 2 ، الموسم الجامعي 2012–2013 ، ص173.

[2] – شكران حسين ، العدالة المناخية نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية ، مقال منشور بمجلة رؤى إستراتيجية ، ديسمبر 2012 ، ص 100.

[3] – بوثلجة حسين ، المرجع السابق ، ص 88.

جهة في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بخفض الانبعاثات ومن جهة ثانية في بيعها باللجوء إلى سوق الاتجار بالانبعاثات[1].

إذ تفرض الضرورات البيئية إدخال آلية التنمية النظيفة في مشاريع التنفيذ المشترك للإلتزمات ، لكن قدرات وإمكانيات بعض الدول محدودة لتقييم هذه المشاريع بسبب افتقارها للتكنولوجيا والخبرة والمعرفة العلمية مما يجعلها تواجه العديد من الصعوبات.

إن قابلية المشروع لآلية التنمية النظيفة هو تحقيق خفض الانبعاث للغازات الدفيئة ما عدا المشاريع النووية أو المشاريع التي لا تساهم في التنمية المستدامة للدولة المضيفة له . بذلك يجب أن تكون المشاريع فعَالة ويحدث على إثرها خفض في انبعاث الغازات الدفيئة كي تدرج ضمن التنفيذ المشترك وآلية التنمية النظيفة ، فكل طرف في المشروع يتلقى مقابل يحقق مصالحه ، فالدولة المضيفة تستفيد من التكنولوجيا الصديقة للبيئة والمستثمر يستفيد من وحدات خفض الانبعاث.

إضافة إلى التدابير الوطنية لخفض الانبعاثات يقع على عاتق الدولة المصنعة مساعدة الدول السائرة في طريق النمو بالاستثمار في الاقتصاديات غير الملوثة للمناخ (آلية التنمية النظيفة) كالاستثمار في الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الفعَّالة.

المبحث الثاني : تأثير التهديدات البيئية على الأمن الانساني.

من أجل كفالة الأمن الانساني بشكل عام لبد من تحقيق الأمن السياسي والأمن البيئي بهيكل الدولة ، كما يجب توفير الحماية للأمن الشخصي والأمن الجماعي ، والحفاظ على الأمن الصحي والأمن الغذائي.

المطلب الأول : تهديدات الأمن الانساني.

إن مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات البيئية والتنمية تشكل أساس للأمن السياسي في مجال الحفاظ على حقوق الأفراد الأساسية ، مما يسمح بدمقرطة الحقوق البيئية

[1] - MAL-JEAN DUBOIS, La mise en route du protocole de Kyoto a la convention-cadre des notion Unies sur les changements climatiques, AFDI , 2005 , p 444.

بالمشاركة والتعبير عن الرأي[1] (التشاركية البيئية) ، وتنحصر تهديدات الأمن السياسي في انتهاكات حقوق الانسان وانتشار الشبكات الارهابية والجرائم المنظمة العابرة للحدود (تبيض الأموال ، المخدرات ، الاتجار بالأشخاص ...).

كما أن ضمان دخل أساسي للفرد يجد أساسه في الأمن الاقتصادي ، باعتباره أمان مالي عام ، وتكمن تهديداته في ظاهرة البطالة وما ينتج عنها من عنف وتراجع في الانتاج وعدم الاستقرار الاجتماعي.

ذلك أن انتشار العنف والإجرام والاتجار في المخدرات والجرائم الماسة بالأطفال تجد أساسها في عدم وجود أمن شخصي ، كما أن انتشار العنف الطائفي أو العرقي[2] يشكل تهديدا لبناء التنمية والأمن الانساني[3] ليجد أساسه في عدم وجود أمن مجتمعي.

كما أن ضمان حدَ أدنى من الحماية والرعاية الصحية يعدُ عنصرا مهما في التنمية الصحية المستدامة ، ويجد أساسه في تحقيق الأمن الصحي الانساني من خلال ما يتوافر من مراكز ومرافق وخدمات صحية يسمح للجميع دون أي تمييز الانتفاع منها ، وتراعى متطلباتهم وتحترم فيها الأخلاقيات الطبية وتقدَم فيها خدمات ذات جودة ، وتنحصر تهديداته في الاصابة بالتلوث وانتشار الأمراض ونقص الدواء وضعف الخدمات.

كما قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب يمكّن أفراده من التمتع بالصحة الجسمية والعقلية ويضمن استدامته[4] ، ليجد أساسه في الأمن الغذائي ويتطلب الحصول على الغذاء الكافي بما يضمن كرامة الانساني ، ومن مهدداته نقصه أو انعدامه ، ودليل أثره ما شهده العالم جراء سوء التغذية في الدول النامية أو الأزمات الغذائية العالمية.

---

[1] - PHILIPPE le prestre, Sécurité environnemental et insécurité internationales , revu québécoise de droit internationale , N 11 Année 1998 , page 204.

[2] – بكوش الطيب ، الترابط بين الأمن الانساني وحقوق الانسان ، مقال منشور بالمجلة العربية لحقوق الانسان ، العدد 10 جوان 2003 ، ص 163.

[3] – مايسربيش بتريس ، نقد الفهم الأوربي للأمن الانساني ، مقال منشور بالمجلة العربية لحقوق الانسان ، العدد 10 جوان 2003 ، ص 181.

[4] – منير صديق الطيب ، الأمن الغذائي العربي ومحدداته ، مقال منشور بالمجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ، عدد 34 ، ص 301.

كما أن خطورة المشاكل البيئية التي تهدد المعمورة وتتطلب حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة تجد أساسها في الأمن البيئي ، وذلك بما يضمن توفير الحماية للأفراد من المخاطر البيئية والصحية والحماية من التلوث والكوارث الطبيعية ، وكل ما يؤدي إلى انتشار المخاطر[1] ، مما يستدعي العيش في بيئة صحية ونظيفة خالية من التلوث ، وضمان ضمانة للأفراد في حق التعويض عن الضرر البيئي ، وإمكانية الوصول إلى المعلومة البيئية ... .

المطلب الثاني : التهديدات البيئية لتغير المناخ على الأمن الانساني.

تعد تحديات تغيرات المناخ ذات أثر عالمي عابر للحدود غير مقتصر على سخونة الأرض (الاحتباس الحراري) ، بل قد ينجر عنه حدوث كوارث طبيعية أو تساقط للأمطار الحمضية أو ارتفاع لمستوى سطح البحر نتيجة الذوبان الجليدية ...

ذلك أن تأثير تغيرات المناخ على الموارد المائية في المناطق التي تشهد شحا لهذه الموارد من ذلك شمال إفريقيا ، يشكل تهديدا حقيقيا لهذه المنطقة ، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار قلة التساقط وتراجع حجم المياه النظيفة والصالحة للشرب والضغط على هذا المورد بسبب تزايد السكان وانتشار الصناعة ، هذا النمو السكاني يعدٌ عاملا جوهريا في إحداث الأضرار البيئية ، وعدم إمكانية إقامة التوازن بين النمو السكاني والوسط البيئي ، مما أثر على قدرة البيئة وتدهور مواردها.

نشير إلى أن دراسات برنامج الأمم المتحدة تؤكد أن العوامل المناخية وغير المناخية لها تأثير بالغ الأهمية على الموارد المائية التي يمكن أن تشهد عجزا في حدود 75.4 مليار متر مكعب في حدود سنة 2030[2] . كما أن ارتباط المورد المائي بالأمن الغذائي يجعل هذا الأخير يتأثر بتغير المناخ من خلال تراجع الانتاج والإجهاد المائي والجفاف ، ناهيك من أن قلة المنتوج تؤدي إلى زيادة الطلب ، مما يؤدي إلى ارتفاع سعره وهو عامل من شأنه تهديد رفاه وسبل عيش العديد من الأفراد ... .

---

[1] - PHILIPPE le prestre, op cit , p 276.

[2] – برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، تقرير حول رسم خارطة تهديدات تغيرات المناخ وتأثيرات التنمية الانسانية في البلدان العربية ، نيويورك PNUD 2008 ، ص 20.

كما أن زيادة انبعاث ثاني أكسيد الكربون واحتراق الوقود الأحفوري وانحصار الغطاء الغابي وارتفاع مستويات درجات الحرارة[1] (الاحتباس الحراري) عالميا بمقدار يزيد عن 0.75 % ويمكن أن تصل إلى أكثر من 05 % خلال القرن الواحد والعشرين[2] ، وحسب ذات الدراسات فإن استمرار هذه التأثيرات سوف يؤدي إلى ذوبان المناطق الجليدية ، ويؤدي كذلك إلى ارتفاع مستويات سطح البحر مما ينعكس أثره على تهديد المناطق الساحلية وانحصار اليابسة وتراجع الانتاج وفقدان التنوع البيولوجي وهجرة السكان....

كما أن ظاهرة تغيرات المناخ زادت من حدَتها في تأثيراتها على الاستدامة ، وذلك من خلال تزايد الكوارث الطبيعية من زلازل وفيضانات وبراكين وأعاصير مسحوبة برياح آتية وأمطار طوفانية ، مما نجم عنها خسائر مادية وبشرية أثرت على البيئة وعلى الحياة البشرية ، ناهيك عن خسائر جمَّة لاقتصاديات العديد من الدول وعلى ناتجها المحلي الاجمالي .

إن هذه التهديدات وغيرها قد تزيد من حدَة المعضلة ، ذلك أن الضغط على الموارد وانعدام التنوع قد يترتب عنه العديد من النزاعات البيئية على الموارد ويخلق مشاكل بين الدول حول المصادر المشتركة . هذه الأوضاع قد تعرِّق السكينة وتؤثر على صحتها بسبب تراجع وضعها الصحي والاقتصادي والاجتماعي ، مما يزيد من استفحال الفقر وسوء التغذية وزيادة الوفيات والأمراض ... .

ذلك أن التهديدات البيئية تؤثر على الحق في الحياة من خلال انتهاك جودته عيشا ودخلا وصحة ومشاركة سياسية وحكما راشدا ... ، ويصحب هذه التهديدات عدم التضامن أمام التحديات ومواجهتها ، وعدم احترام الطبيعة والتغير في نمط الانتاج والاستهلاك المستدام ، وغير ذلك مما ينعكس سلبا على الأفراد والمجتمعات ويعيق تحديد أهداف الاستدامة البيئية والتنمية المستدامة.

---

[1] – برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، تقرير حول حول الاستدامة والإنصاف ، مستقبل أفضل مجتمع ، نيويورك PNUD 2011 ، ص 33.

[2] –– برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، تقرير حول محاربة تغير المناخ، التضامن الانساني في عالم منقسم ، نيويورك PNUD 2007 ، ص 07.

كما أحدثت تأثيرات تغيرات المناخ أضرارا بالأنظمة الايكولوجية والتنوع البيولوجي بتوقيف تكاثر بعض الحيوانات والنباتات ، وهجرة بعض الطيور والحيوانات وظهور خلل في مواسم الزراعة.

الخاتمة:

بعد أن اقتصرت ظاهرة تغيرات المناخ على المجال البيولوجي والإيكولوجي،أصبحت اليوم تشمل جميع المجالات الحيوية،حيث أكدت قمة باريس ضرورة التصدي لهذه الظاهرة وتقرير مجموعة من التدابير الاحترازية والعلاجية.

حيث تم التأكيد على التوجه نحو نظام الاعتماد على المشاريع الصديقة للبيئة وعلى الطاقات النظيفة والمتجددة.

كما بينت التقارير أن زيادة الإنبعاثات وحرق الوقود الأحفوري والتلوث قد ساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري ومن ثمة ارتفاع حرارة كوكب الأرض.

كما يتطلب الأمر إتباع إستراتيجيات بخفض الإنبعاثات والبحث عن الطاقة البديلة والمتجددة لمواجهة ظاهرة تغيرات المناخ.

كما أن الاعتراف بالمسؤولية للدول الصناعية يجعلها تتحمل التزاماتها فيما يخص خفض الإنبعاثات الكربونية وتقديم المساعدات المالية والتكنولوجية للدول النامية.

كما بينت القمة تأثير تغيرات المناخ على التنمية وتنويع الاقتصاد والصحة وفرص العمل والحفاظ على البيئة...،ويمكن أن تمتد أبعادها الخطيرة المستقبلية على البلدان شمال إفريقيا إلى الجفاف ونقص في المياه وظهور الزلازل والفيضانات وارتفاع مستوى البحر بما يهدد المناطق الساحلية.....

ومنه يتطلب من المجتمع الدولي والأفراد التشارك للحفاظ على البيئة،والتركيز على الاقتصاديات الخضراء،والتخفيف من الإنبعاثات الكربونية والتركيز على استعمال الطاقات المتجددة.

كما يتطلب الأمر إتباع آليات التنمية النظيفة والتعاون الدول لمواجهة الظاهرة واحترام الرشادة البيئية.